مورثهم انتهى والى هذا اشار بقوله بالاحسن ح ا
وصح انابة تلبقا ان اسلم س تقوم انه قال وذبحها
بيده اي يستحب للمضحي ان يلي ذبح اضحيته
بيده وتكلم هنا على انه يجوز له ان يستنيبه
من يذبح عنه اضحيته وذكر ان النيابة اما ان
تكون باللفظ كاستنبتك او وكلتك او اذبح عني
وشبهه ويقبل الاخر واما ان تكون بالعادة تولي ابان
والمعنى انه اذا استناب به من يذبح عنه اضحيته
فانها تجزيه سواء استناب له فذبح لامع الكراهة
واستحب له ابن حبيب ان يعيد ان وجد سعة
ولذا عبر بصح دون جاز ولا جل مفهوم قوله ان اسلم
لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وكان عليه
ان يعبر بنيابة او استنابة لان الانابة الرجوع
ويشترط في النائب ان يكون مسلما فلا تصح
استنابة كافر على ذبح اضحية ولو كتابيا على
المشهور لان الاضحية قربة والكافر ليس من اهل
القرب ولا باس ان يلي الكافر السلخ وتقطيع اللحم
والمراد بعدم صحة استنابة الكافر الكتابي هي
الاضحية عدم صحة كونها اضحية لا انها لا تؤكل
ومثلها في ذلك الهدي والعقيقة والقربة ويجوز
استنابة المسلم ولو لم يحسن مع كراهته بناء على
عدم كفر تارك الصلاة ويستحب اعادة الاضحية
ح او تولي من نفسه ش المشهور ان النائب اذا

تولي

تولي بذبح الاضحية عن نفسه انها تجزي عن ربها
فقوله او تولي الخ عطف على قوله لم يحسن ايولو
تولي النائب عن نفسه ح او بعادة كغريب والا
فتردد س يعني ان النيابة كما تكون باللفظ تكون
بالعادة انحنا وتقوم مقام اللفظ لكن ان كان
الذابح والناحر قريب المضحي وله عادة في القيام
بامور قريبه وذبح او نحر عنه اضحيته فانها
تجزي عن ربها على المشهور فان كان لا عادة له او عادة
لا قرابة فقيل اجزاء كحمه لو نحره عن ربها وعدم
اجزائها تردد واما ان انتفى الوصفان فلا تجزي
عن ربها ولا يدخل هذه الصورة تحت قوله والا
فقوله او بعادة عطف على بلفظ يعني ان النيابة
على قسمين حقيقية وهو باللفظ ومجازية
وهي بالعادة ويدخل تحت الكاف العمد ف
المناطقة والجار المتايم كخوقه وغلامه وعبده
وبيته فالصور اربع واحدة تجزي بلا نزاع وثلاثة
لا تجزي بلا نزاع واثنتان فيهما التردد ح لان
غلطا فلا تجزي عن احدهما س صورتها اراد ان يذبح
اضحية نفسه فغلط فذبح اضحية غيره معتقدا
انها اضحيته فانها لا تجزي عن واحد منهما اما
عدم اجزائها عن ربها فلعدم النية واما عدم
اجزائها عن ذابحها فلعدم الملكية وهذا هو المشهور
ويحتمل ربها قيمة تاتم ان الغلط حقيقة